



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



السلام في ليبيا:

فوائد للبلدان المجاورة والعالم

E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2/POLICY BRIEF



الإمكانات الاقتصادية الليبية

580 مليار دولار
في عام 2011



465 مليار دولار
بين العامين 2021 و2025

مقدمة

ألحقت الحرب في ليبيا خسائر جسيمة بالإمكانات الاقتصادية للبلد قُدّرت بنحو 783 مليار دينار ليبي، أي 580 مليار دولار¹، في الفترة الممتدة من عام 2011 إلى اليوم. وستصبح هذه الخسائر أشد وطأة في حال استمرار الصراع لما بعد عام 2021، وقد تصل إلى 628.2 مليار دينار ليبي، أي 465 مليار دولار²، في الفترة بين العامين 2021 و2025. وأضرّ الصراع بالحياة الاقتصادية، بجميع جوانبها. فقد أثر سلباً على الاقتصاد الكلي، متسبباً بتراجع كبير في النمو وتفاقم في التقلّبات. وسجّلت الإيرادات الحكومية والإنفاق والاستثمار انخفاضاً حاداً. وتراجعت أنشطة القطاعات الإنتاجية إلى حد بعيد، بما في ذلك قطاعات الهيدروكربون والبناء والزراعة.

1. في تاريخ نشر تقرير الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2020، كان سعر الصرف 1.35 دينار ليبي للدولار الواحد (02 كانون الأول/ديسمبر 2020).

2. سعر الصرف الرسمي لمصرف ليبيا المركزي بتاريخ 03 حزيران/يونيو 2021، هو 4.46 دينار ليبي للدولار الواحد.

السلام في ليبيا وخطة التعاون الإقليمي

لا شك في أنّ إحلال السلام في ليبيا ستكون له آثار اقتصادية إيجابية على الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلاد، ولا سيما إيطاليا وتركيا وفرنسا، وأيضاً على مختلف جوانب التعاون الإقليمي، بما في ذلك النمو والاستثمار والتشغيل والتجارة.

آثار السلام على النمو

مع ظهور بوادر السلام، هناك أمل في أن يتعافى البلد من بعض خسائره الاقتصادية، وأن يسهم في تحقيق النشاط الاقتصادي في البلدان المجاورة. ونظراً لأهمية الاقتصاد الليبي في المنطقة، سوف يؤدي إنهاء الصراع والشروع في برنامج إعادة الإعمار إلى تعزيز الأداء الاقتصادي في تونس والجزائر والسودان ومصر. ومن المتوقع أن تكسب مصر في الفترة 2021-2025 ما يعادل 99.7 مليار دولار، والجزائر 29.8 مليار دولار، والسودان 22.7 مليار دولار، وتونس 9.7 مليار دولار. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة إجمالي مكاسب المنطقة من السلام في ليبيا 161.9 مليار دولار خلال الفترة نفسها، أو 32.38 مليار دولار كمتوسط المكاسب السنوية المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

آثار السلام على التشغيل

سيكون لتسارع النمو في ليبيا تأثير كبير على خلق فرص العمل. فمن الممكن أن تنخفض البطالة في السودان بنسبة 13.93 في المائة خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2025، وبنسبة 8.84 في المائة في مصر، و6.07 في المائة في تونس، و2.18 في المائة في الجزائر.

آثار السلام على الاستثمار

من المتوقع أن تزيد الاستثمارات نتيجةً لمكاسب النمو واستئناف الصادرات إلى السوق الليبية. ويمكن أن يؤدي السلام في ليبيا، سنوياً، إلى زيادة في الاستثمارات تبلغ في المتوسط 5.98 في المائة لمصر، و5.49 في المائة لتونس، و2.01 في المائة للجزائر.

الجدول 1. المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)

مصر	99.7
الجزائر	29.8
السودان	22.7
تونس	9.7
فرنسا	13.1
ألمانيا	7.5
إيطاليا	6.0
تركيا	5.5
سائر البلدان الأوروبية	14.8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	-6.1

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الجدول 2. معدّل البطالة (التغير المطلق مقارنة بالسيناريو المرجعي - نسبة مئوية)

السودان	-13.93
مصر	-8.84
تونس	-6.07
الجزائر	-2.18
تركيا	-0.41
فرنسا	-0.23
ألمانيا	-0.09
سائر البلدان الأوروبية	-0.17
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.15

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الجدول 3. إجمالي الاستثمار (التغير مقارنة بالسيناريو المرجعي - نسبة مئوية)

السودان	8.98
مصر	5.98
تونس	5.49
الجزائر	2.01
تركيا	0.26
فرنسا	0.14
ألمانيا	0.03
سائر البلدان الأوروبية	0.10
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.08

المصدر: تقديرات الإسكوا.

آثار السلام على التجارة

من المتوقع أن يؤدي السلام في ليبيا إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين البلدان العربية. ومن شأن انخفاض التكاليف التجارية إثر فتح الحدود البرية، وزيادة التعريفات المفروضة من جانب الحكومة الليبية على البلدان غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إعطاء ميزة نسبية قوية للمنتجات التونسية والمصرية والسودانية والجزائرية. ويمكن أن تزيد الصادرات المصرية إلى ليبيا بنسبة 413 في المائة، مقابل زيادة في الصادرات الجزائرية والتونسية والسودانية بنسبة 443 في المائة و308 في المائة و117 في المائة، على التوالي.

سوف يؤدي السلام إلى توحيد الجهود المبذولة في البلدان المجاورة والحد من تشرذمها. ولذلك، فإن تعزيز التكامل بين ليبيا والبلدان الأربعة المجاورة، إما من خلال مبادرات قائمة، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أو من خلال خطط جديدة للتكامل، يمكن أن يكون سبباً هاماً لبدء تحول كبير في الجزائر والسودان، من ناحية، وتعزيز حضور مصر وتونس في السوق الليبية، من ناحية ثانية. غير أن التكامل الاقتصادي الإقليمي بين ليبيا وتلك البلدان العربية الأربعة ينبغي ألا يقتصر على مجرد فتح الأسواق للتجارة في المنتجات الموجودة بالفعل، بل ينبغي أن يقترن بمجموعة من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعات، لتنمية القدرة الإنتاجية المحلية من خلال التكامل العميق بين الركائز الأربع التالية: التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، وحركة رأس المال، وحركة الأشخاص.

الاستجابة على مستوى السياسات

الخسائر التي يعود بها الصراع على الاقتصاد الليبي وعلى التنمية ورفاه السكان تستدعي إجراء مفاوضات لإقامة سلام دائم. والحاجة ملحة إلى وقف الأعمال القتالية، والتوصل إلى اتفاق سلام يؤدي إلى تعزيز النمو والتنمية والتعاون الإقليمي. وعندما يحل السلام، سينجو المجتمع والاقتصاد الليبيان من خسائر كبيرة يتسبب بها الصراع. ويمكن استثمار المكاسب الناتجة عن إحلال السلام، مجدداً، لتلبية احتياجات الاقتصاد الليبي، والسماح للبلد بالتركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ما يلي سلسلة من المقترحات لوضع خطة لإعادة إعمار الاقتصاد الليبي وتعافيه، وهي خطة يجب على السلطات الليبية الجديدة وضعها وتنفيذها بعد إحلال السلام.

الجدول 4. الصادرات إلى ليبيا (التغير مقارنة بالسيناريو المرجعي)

الجزائر	443.80
مصر	413.42
تونس	308.60
السودان	117.53
تركيا	216.86
فرنسا	160.43
ألمانيا	158.56
إيطاليا	124.41
سائر البلدان الأوروبية	156.14
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	255.95

المصدر: تقديرات الإسكوا.



حوكمة اقتصادية فعّالة وشفافة

تتطلب إعادة إعمار ليبيا في فترة ما بعد الصراع إنشاء إطار مؤسسي جديد يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية، ويضمن إدارة الاقتصاد وتنفيذ الاستراتيجيات على النحو اللازم لإعادة التأهيل والتعافي الاقتصادي. ويتطلب اتخاذ هذا الترتيب المؤسسي إعادة توحيد مؤسسات الدولة المنقسمة بسبب الصراع. ويجب أن يكفل الإطار المؤسسي استقلالية قصوى عن السلطة السياسية، ونأياً عن الخلافات بين الأحزاب. على وجه الخصوص، يجب أن يكون المصرف المركزي مستقلاً تماماً عن السلطة السياسية، وأن يخفف من تدخله في التمويل المباشر لميزانية الدولة. ويجب أن يكفل الإطار المؤسسي إنشاء إطار جديد لإدارة الاقتصاد الكلي يهدف إلى تحقيق الاستقرار؛ ووضع آليات واضحة وشفافة لإدارة الموارد العامة وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات النقدية والمالية.

إعادة التأهيل وإعادة الإعمار

ينبغي أن تكون إعادة تأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة من الصراع من أهم أولويات البلد في مرحلة ما بعد الصراع. فذلك شرط لا بدّ منه لوضع الاقتصاد الليبي على سكة النمو. ولتحقيق ذلك، يقترح تنفيذ ثلاثة برامج رئيسية لإعادة الإعمار، هي: إعادة بناء قطاع النفط وإصلاحه؛ وإعادة تأهيل البنى الأساسية التي تضررت بشدة من جراء الصراع؛ والنهوض بالقطاعات الإنتاجية، لا سيما الزراعة والصناعة.

إصلاحات لتعزيز النمو والاستثمار

إلى جانب برامج إعادة الإعمار الطارئة والقصيرة الأجل، تحتاج ليبيا أيضاً إلى إجراء إصلاحات واسعة النطاق متوسطة وطويلة الأجل، وذلك لتحقيق نمو يقوم على أسس متينة. ولذلك، من المقترح إجراء التحسينات التالية:

- تنويع الاقتصاد للحد من اعتماده على قطاع الهيدروكربونات؛
- تنفيذ إصلاحات مصرفية ومالية لإرساء أسس جديدة ومتينة لتمويل الاقتصاد؛
- إصلاح الإطار القانوني للاستثمار لتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي؛
- إصلاح الإدارة العامة لتعزيز فعاليتها؛
- إصلاح القطاعات الاجتماعية للتصدي للتهemis وعدم المساواة بفعالية أكبر.

رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار.
رسالتنا: بشقّف وعزّم وعمل: نبثّر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
 بدأ بيد، نبني غداً مشرقاً لكل إنسان.

www.unescwa.org

